بالنسبة كذا بها انتهى ثم قال وروى محمد في الكتاب ان
علينا سئل عن ذبائح النصارى من اهل العرب فلم يرها
انتهى وما نقلناه بناء من السائل المتعلقة بالترخص مبنية
على هذا الاصل وبالجملة ان الاصنام في امر الطهارة ليس
من سنة السلف فمن له طبع مستقيم حال عن الوسوسة
واستعداد بافله ان يجري الاقوى والاحوط مجتنبا للشبهات
به امر منه كالجماعة والتلاوة والذكر والفكر والتصنيف
واما الموسوس او المستفتي فعليه ان يجري الرخصة
والسعة الا ان ينقطع عنه احتمال الوسوسة **الفصل**
الثاني في النوع والنوق من طعام اهل الوظائف
من الاوقاف او بيت المال مع احتياط الجهلة والعوام
والكل طعامهم وبذا ناس من الجهل والرياء فكان ان الكسب
بالبيع والاجارة ونحوها اذا روعي فيها شرائط الشرع حلال
طيب كذا الوقف اذا صح وروعي شرائط الواقف فلا شبهة
فيه اصلا اذ الصحابة رضوا وقفوا واكلوا منه وكذا بيت المال
بحق لمن كان مصرفا له اذا اخذ بقدر الكفاية وقد اخذ خلفا الامة
سوى عثمان رضي الله عنهم فرقا بين الوقف وبيت المال وبعض غيرهم

من

من المكاسب في الحل والطيب اذا روعي شرائط الشرع وفي الحرمة
والخبث اذا لم يراع بل الاول ان اشتبه وامثل في زماننا اذا
كثر بيوع اسواقنا واجارانهم باطلة او فاسدة او مكروهة
ثم النوع من الشبهات في الحلال والحرام ليس كالنوع في
امر الطهارة والنجاسة بل هو اهم في الدين وسيرة السلف
الصالحين ولكن في زماننا لا يمكن بل لا يمكن الاخذ بالقول
الاحوط في الفتوى وهو ما اختاره الفقيه ابو الليث من انه ان
كان اكثر مال الرجل حلالا اجاز قبول هديته ومعاملته والا فلا
قال الامام فاضيخان في فتاواه قالوا ليس زماننا زمان ترك
الشبهات وعلى المسلم ان يتبع الحرام المتيقن وكذا قال صاحب
الهداية في التجنيس وزماننا قبل ستمائة وقد بلغ الى
التاريخ اليوم ستمائة وثمانين ولا تفاوت الى الفساد
والتغير يزيد بزيادة الزمان لبعد عن عهد النبوة فالورع
والتقوى في زماننا حفظ القلب واللسان وسائر الا
الاعضاء والتحرز عن الظلم واجزاء الفيء بغير حق ولو بالسؤال
والاستخدام بغير امر وارتجيد عادة بد كان ان ملكان عالم
بتيقن كونه بعينه مغصوبا او مسروقا وان علم بتيقن ان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)